بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 22 أبريل 2021

الإنترنت بين صناعة السلطة والهويات السياسية الجديدة

زكرياء الإبراهيمي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الكيفية والطريقة التي يتفاعل من خلالها الفاعلون الاجتماعيون مع خطاب وأفعال الفاعل السياسي؛ وذلك من خلال دراسة المتون التي تتشكل على هامش الممارسة السياسية الرسمية، وتفكيك الآليات التي يتمثل ويستعمل بها الفاعل الاجتماعي، وينتج ويعيد عن طريقها إنتاج الخطاب نفسه، ورصد منطق وصور واستراتيجيات هذا الخطاب الهامشي، والكشف عن طبيعة الجمهور السياسي الجديد.

إن الغاية الأولى لهذا المقال، تتمثل في البحث في الطريقة التي تقدم بها الإنترنت نفسها سلطة مضادة، ومجالاً جديداً للظهور السياسي، والزحف على الهادئ من الخطاب الرسمي، بل وهامشاً للهروب السياسي إذا ما جاز أن نستعمل عبارات جيمس سكوت في دراسة المجتمعات التي تأبى الهيمنة السياسية وترفض منطق السلطة، من خلال استدعاء بعض النماذج التحليلية التي اهتمت بوسائل التواصل الاجتماعي والعلاقة التي تنسجها مع السياسي والديمقراطية، أو تلك التي درست منطق اللاسلطة والجماعات والمجتمعات الرافضة لكل أشكال السلطة والهيمنة التي مارستها الدولة ومؤسساتها.

تتشكل على ضوء طرائق الاستعمال هذه، ثلاثة مسارات من الفعل والتفاعل والتواصل، تؤدي كل واحدة منا إلى تشكل نوع خاص من الهويات السياسية الافتراضية، التي تمثل كل واحدة منها مظهراً من الحركات الاجتماعية الشبكية المعاصرة، وهي الهويات السياسية الساخرة، والهويات السياسية المارقة وأخيراً الهويات السياسية العالمة، وهي الهويات التي أدت في كثير من الأوقات إلى تحول الاحتجاج الافتراضي إلى احتجاج واقعي، والمقاومة الماكرة إلى مواجهة مباشرة، انتهت في عدد من التجارب إلى تغير في الواقع السياسي والاجتماعي.

مـقدمة:

شكل الربيع العربي وانتفاضات الشارع والشباب على امتداد المجتمعات المعاصرة، فرصة مواتية لظهور هويات وخطابات سياسية جديدة حول السلطة، وبلورة آليات جديدة للنقد والتفاعل مع الفاعل السياسي بغض النظر عن مواقعه ومكانته في بنية الدولة ومؤسساتها، حتى وإن تعلق الأمر بشخصيات تصنف بوصفها مقدسة أو فوق السلطة في هذه المجتمعات. اختلفت هذه «الخطابات» من حيث خلفياتها وتقنياتها وأسسها الإيديولوجية، وارتباطات وانتماءات أصحابها الاجتماعية والسياسية والفكرية، غير أنها تنتهي جميعها إلى الظهور في المجال العمومي الافتراضي والواقعي سلطة مضادة ومقاومة سائلة ومارقة، لا تكتفي بنقد السياسات الحكومية والفاعلين السياسيين والاقتصاديين؛ أي إنها لا تقف عند حدود التأويل والتحليل والنقد والتعليق على فعل حكومي أو مؤسسة سياسية أو فاعل سياسي، وإنما تتجاوز ذلك إلى التأثير فعلياً في الواقع، عند تتحول سلطة تنظيمية، توجه المجتمعات والأفراد نحو اختيارات سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة لتلك التي تراهن عليها، أو تشتغل من خلالها السلطة السياسية القائمة.

تتخذ الخطابات الجديدة حول السلطة وتجعل الهويات السياسية الراهنة من شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي ومن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل مجال اشتغالها الأول والأساس، حيث يشكل «الفيسبوك Facebook» و«الواتساب watts App» و«اليوتيوب YouTube» على سبيل المثال لا الحصر؛ منصات ومواقع لكثير من الأفراد والجماعات والمجموعات...غير المتجانسة سياسياً وثقافياً واجتماعياً، تعبر من خلالها بشكل علني وحر عن مواقفها من الدولة والسلطة السياسية، والنخب السياسية والاقتصادية. ولاسيما أن شبكات التواصل الاجتماعي تعد مجالات سائلة بالمعنى الذي يعطيه زيجمونت باومن لهذا المفهوم؛ أي مجالات يصعب بل يستحيل مراقبتها ومنعها، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤسسات السياسية المهيكلة والرسمية «أحزاب، نقابات، جمعيات سياسية...إلخ»، التي تتعامل مع الدولة ومؤسساتها بما يقتضيه الأمر من حذر وحيطة يفرضه منطق المصلحة والفائدة والموقع والواقع في نظام سياسي يعد بالنسبة إلى الفاعلين السياسيين مصدراً لكل أشكال العنف والنعم والنجاح والفشل في الوقت نفسه. وثانياً لأنها تعبر في أغلب الأحيان عن نزعات فردية تتجاوز وتتحايل على الطابع المكره والقسري للمؤسسات، وتسمح بظهور قراءات فردية وخاصة وقصديات تتجاوز باستمرار حسابات المؤسسات وخوف الجماعات من السلطة.

لقد انتقل استعمال شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي من مجرد فضاء للرأي وحرية التعبير وكشف علني عن مواقف غير معتادة من الدولة ورموزها ومؤسساتها؛ إلى مجال تأسست انطلاقاً منها سلسلة من الأفعال السياسية المنظمة «وقفات احتجاجية، مسيرات، عرائض، مقاطعة منتجات استهلاكية،

وقبل جميعها أكبر حراك سياسي عرفته المجتمعات العربية من أول خليجها إلى أقصى محيطها «المغرب، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، اليمن...إلخ»، بل وكما بينت ذلك الكثير من كتابات مانويل كاستلز حتى البلدان التي تصنف على أنها ديمقراطية، حيث شكلت وسائل التواصل الاجتماعي مساحات للتعبئة والرفض ونقد الخطاب السياسي المهيمن والسياسات الحكومية في كثير من قطاعات الحياة الاجتماعية، ويكفي أن نذكر حركة احتلوا وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وغاضبات في إسبانيا، والسترات الصفراء في فرنسا... إلخ.

تعد الإنترنت والفضاءات السيبرانية التي تتيحها أمام الفاعلين الاجتماعيين، ميداناً لتشكل الكثير من الهويات السياسية الافتراضية التي تعكس المواقف من السلطة السياسية، ومواقع القوة في المجتمع والمؤسسات التي تحكم الفضاء العمومي، وتدبر المعرفة كشكل من أنماط السلطة التي تؤسس للمعنى الدولتي الشرعي مادامت الدولة، كما يقول بيير بورديو، هي المؤسسة التي تحتكر حق استعمال العنف الرمزي المشروع[1]. تظهر الهويات السياسية التي انفجرت من الاستعمال المعمم والواسع لتكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة؛ في ثلاثة أنماط كبرى نصنفها على الشكل الآتي دون أي ترتيب تفاضلي الهويات العالمة، الهويات الساخرة، الهويات المارقة، تتلخص الأولى في مجمل المواقف الصادرة عن فاعلين سياسيين وثقافيين واجتماعيين واقتصاديين يواجهون السلطة السياسية وينتقدونها، انطلاقاً مما توفره العلوم التي يمتهنونها أو المواقع التي يحتلونها من تقنيات ومفاهيم ومعارف تنتقد الخطاب الرسمي وتواجهه وتسقط عنه صفة الشرعية أحياناً والمشروعية في أغلب الأوقات. أما الثانية، فتظهر في كثير من المواقف التي تجعل من المشروع السياسي الحاكم سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أم الشخصيات السياسية موضوعاً للسخرية من خلال ما تتيحه السخرية في كل أشكالها من أدوات لتسطيح وتتفيه الخطاب الرسمي وبيان خاصيته المزيفة وإزالة طابع القداسة والرمزية عنه. أما الهويات المارقة، فهي تلك التي تعمل على مواجهة الخطاب الرسمي والكتابة على حواشيه بلغة ومواقف ومعارف تخرج في الأغلب الأعم عن مجموع المعايير الرسمية التي يدين بها المجتمع وتدافع عنها ما يسمى الأخلاق العامة واللغة المشروعة والشرعية من وجهة نظر النظام القائم، فالخطاب المارق هو ذلك الذي يستدعي الهامش بكل ما يحمله الهامش من خروج عن النص والقاعدة والقيم والقوانين، حيث يتحول على سبيل المثال السب والقذف والتنمر بكل أنواعه ومستوياته إلى جزء جوهري من خطاب نقد السلطة ومواجهتها.

تسعى هذه الدراسة إذن؛ إلى البحث في الكيفية والطريقة التي يتفاعل من خلالها الفاعلون الاجتماعيون مع خطاب وأفعال الفاعل السياسي؛ وذلك من خلال دراسة المتون التي تتشكل على هامش الممارسة السياسية الرسمية، وتفكيك الآليات التي يتمثل ويستعمل بها الفاعل الاجتماعي وينتج ويعيد عن طريقها إنتاج

1. Pierre, Bourdieu, SUR L'ETAT, Éditions essais, 2012

الخطاب نفسه، ورصد منطق وصور واستراتيجيات هذا الخطاب الهامشي، والكشف عن طبيعة الجمهور السياسي الجديد.

إن الغاية الأولى إذاً لهذا المقال، تتمثل في البحث في الطريقة التي تقدم بها الإنترنت نفسها سلطة مضادة، ومجالاً جديداً للظهور السياسي والزحف على الهادئ من الخطاب الرسمي، بل وهامشاً للهروب السياسي إذا ما جاز أن نستعمل عبارات جيمس سكوت في دراسة المجتمعات التي تأبى الهيمنة السياسية وترفض منطق السلطة، من خلال استدعاء بعض النماذج التحليلية التي اهتمت بوسائل التواصل الاجتماعي والعلاقة التي تنسجها مع السياسي والديمقراطية، أو تلك التي درست منطق اللاسلطة والجماعات والمجتمعات الرافضة لكل أشكال السلطة والهيمنة التي مارستها الدولة ومؤسساتها.

1. السلطة، اللاسلطة والسلطة المضادة:

1. 1. في معنى السلطة:

السلطة في معناها العام والبسيط هي الحق في الأمر والقدرة على التأثير، تقوم على وجود طرفين غير متساويين؛ يمتلك أحدهما القدرة على إصدار الأمر والحق فيه، ويجب على الثاني الخضوع له والقبول به وتسويغه، إما بفعل قوة الآمر أو سلطانه، وأساساً من خلال اعتراف المأمور بحق الآمر في إصدار الأمر وفرضه؛ لذلك فمشكلة أو مشكلات السلطة، كما يشير إلى ذلك ناصيف نصار، توجد في مسألة الاعتراف «المشكلة الأساسية الأولى في علاقة السلطة هي مشكلة الاعتراف بما تتقوم به من حق وواجب عند طرفيها»[2]، الذي لا يؤثر فقط في علاقات السلطة ومساراتها، وإنما يفعل حتى في طبيعتها، فتتحول السلطة كما يشير إلى ذلك الكاتب نفسه إلى سلطان أو سيطرة أو إلى أشكال أخرى من الإكراه القائم على الغصب والشطط والإفراط في استعمال القوة والعنف؛ أي إلى علاقة مقبولة أو مقلوبة أو معقولة أو مرفوضة أو مستهجنة...إلخ، أو إلى أشكال أخرى من العلاقة غير السلطة.

إن الانطلاق من مسألة الاعتراف بما هي جوهر علاقات السلطة وأسها الذي تقوم عليه وتتقوم به، من أجل فهم طبيعة الخطابات التي تشكل ضد السلطة وعلى هامشها في هذه الدراسة، ليس بالغريب ولا بالجديد على علم الاجتماعي؛ لأنه شكل على مدار التفكير السوسيولوجي والأنثروبولوجي في الواقع علاقات السلطة والتراتب والخضوع، أو الرفض والثورة والاحتجاج؛ واحداً من الموضوعات الأساسية والكبرى التي استغرقت من مؤسسي العلم الاجتماعي الكثير من الوقت والجهد، ويكفي في هذا الإطار أن نذكر ألكسي دي توكفيل وكارل ماركس وفيبر وباريتو وآرون وبورديو وبلانديه وروزا لوكسمبورغ ولوي ألتوسير

2. نصار، ناصيف، منطق السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2018م، ص9

ومانويل كاستلز وميشيل فوكو وهابرماس... إلخ، أو حتى في كتابات بعض الباحثين الذين يجعلون من السلطة والدولة ميداناً أساسياً لتفكيرهم مثل دوركهايم وموس ومالينوفسكي وسبنسر وزيمل...، لنقف على أهمية النصوص والنقاشات التي تولدت داخل أعمال جل هؤلاء عن التفكير في السلطة، بل إن إشكاليات السلطة وتدبير حقلها ومواردها ومؤسساتها وطقوسها كانت إلى حد بعيد جزءاً من الشروط المؤسسة والمنتجة للمعرفة السوسيولوجية نفسها.[3]

حاول ماكس فيبر (Max weber) بشكل مبكر ومباشر من بين كل هؤلاء الباحثين تقديم نموذج لعلاقات السلطة والسلطان والهيمنة الممكنة في أي مجال اجتماعي، تحدث عن أسئلة السلطة والهيمنة والشرعية والمشروعية في أكثر من نص، بل إن في كل أعماله اشتغال بشكل مباشر أو عبر إشارة هنا وهناك عن السلطة وعن موضع القانون والعرف والماضي في بناء السلطة وتبرير التراتب واستعمال العنف، والإقصاء من دائرة المفوضين بتدبير الشأن العام، وإصدار الأوامر أو المعارف، واحتكار الخيرات والموارد في سياق اجتماعي محدد في الزمان والمكان.

يميز فيبر بين مفهومين مركزيين داخل الاقتصاد والمجتمع يظهران عند التفكير في كيفيات تدبير السلطة وتمظهراتها في كل السياقات الاجتماعية. يميز فيبر بين السطوة (Puissance) والهيمنة (Domination)، تشير الأولى إلى كل إمكانية لفرض إرادتك الخاصة وبكل الوسائل داخل علاقة اجتماعية معينة حتى عند ظهور كل الأشكال التي تقاومها[4]، فهي تتأسس على كل صور العنف التي تجعل الخضوع ممكناً وتسهل الإكراه. أما الهيمنة، فتعني إمكانية العثور على شخص معين يقبل الخضوع لنظام معين، تحت غطاء الالتزام الذي لا يعني شيئاً آخر في نظر فيبر غير الخضوع المباشر السريع الآلي والنسقي لهذا النظام[5]. ولأن العنف كما يقول صاحب العالم والسياسي ليس هو الوسيلة الإدارية الوحيدة التي تعتمدها الجماعات السياسية ولا الوسيلة الطبيعية التي تلجأ إليها هذه الجماعات عادة، فإن السطوة غالباً ما تمثل الجانب الضيق، بل المشوه من ممارسة السلطة وظهورها، ومن ثم فإن الهيمنة بوصفها الفعل الذي يقبل داخله الخاضع بالسلطة ويسوغها، ويتحول به الخضوع إلى جزء من الاستعدادات القبلية المكتسبة، تمسي هي الحقل الأوسع لممارسة السلطة وتحول السلطة إلى نظام شرعي ومشروع مدام قد تأسس على فعل شرعي ومشروع هو الهيمنة.

تتحول الهيمنة إلى فعل مشروع ونظام شرعي في نظر ماكس فيبر، عندما تقوم على ثلاثة عناصر كبرى غير مكتملة أبداً، ولا تقدم نفسها على الإطلاق في كل التجارب الإنسانية ظواهر كاملة، يتعلق الأمر

3. Pierre, Bourdieu, Sociologie générale, cours collège de France 1981-1983, volume I, Édition raisons d'agir seuil, 2015

4. Max, weber, économie et société/1, les catégories de la sociologie, Pocket, 1995, p.95

5. Ibidem.

أولاً بما يسميه فيبر بالهيمنة العقلانية ويطلق عليها في مواضع أخرى الشرعية، وتنهض على الاعتقاد في شرعية القواعد والقوانين التي تعطي الحق لمؤسسة أو جماعة أو فرد إعطاء الأوامر وإصدار القرارات وتوجب على الآخرين الامتثال لها بدعوى الإيمان بشرعيتها. أما الثانية، فيسميها فيبر الهيمنة التقليدية وتقوم على الاعتقاد اليوم في قداسة التقاليد والأعراف وصلاحيتها في كل الأوقات وفي مشروعية المكلفين بممارسة السلطة. أخيراً وليس آخراً، يعد فيبر أن الهيمنة الكاريزمية هي الشكل الثالث الذي تتخذه الهيمنة، وتبدو في الخضوع القوي للخصائص المقدسة التي يتمتع بها زعيم سياسي أو على الأقل يقدم باعتباره مالكاً لصفات استثنائية وبطولية لا يصح أن تجتمع في أحد سواه.

عمل فيبر قدر الإمكان على تفكيك هذه الأشكال من الهيمنة في أهم النصوص التي جعلت من السياسة والسياسي موضوعاً لها، ويكفي أن نتحدث في هذا الإطار عن العالم والسياسي، عن الهيمنة، عن الاقتصاد والسياسي لنجد أن الرجل في كل مرة يلح تقديم بعض التفاصيل أو الشروحات التي غابت في هذا النص أو ذاك، أو التي لم تكن بحكم اقتصاد الكتابة وشروط النص تسمح بتقديم واقع أو تفكيك بنية من هذه الخطاطة التي قدمها حول الهيمنة، غير أنه في كل النصوص التي قدمها كان يشير بشكل أو بآخر إلى أن مسألة السلطة والهيمنة تلعب في مجالات كثيرة، غير أنها تنتظم في الأخير لشرط واحد أهم هو المعرفة، ولاسيما أن هذه الأخيرة، كما قال ميشيل فوكو، لم تخلق من أجل الفهم وإنما لأجل التكسير والحسم[6]، وهو الأمر نفسه الذي سيؤكد مانويل كاستلز بعد عقود كثيرة في سلطة الاتصال، عندما رأى أن سلطة المعاني والهيمنة على العقول والأفكار والقيم والقواعد تعد الحلقة الضرورية والأهم في عملية شرعنة السلطة وديمومتها، يقول في هذا الإطار: «ومن بين المصادر الثلاثة للسلطة، فهمها بالنسبة إلى السيادة، السلطة على الأفكار التي تؤدي إلى ظهور الثقة، فلا يمكن استخدام العنف إلا بشكل سلبي، ولا يمكن استخدام المال إلا في بعدين هما العطاء والأخذ، لكن المعرفة والأفكار يمكنها أن تغير الأشياء وتحرك الجبال وتجعل من السلطة سريعة الزوال تبدو كما لو أنها دائمة».[7]

1. 2. اللاسلطة:

ظهر مفهوم اللاسلطة بشكل خفي ومحتشم ومتأخر في الأعمال السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي اهتمت بالواقع السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي كانت تصنف إلى حدود قريبة بمجتمعات التقليد أو المجتمعات المتوحشة، وتعيد ترتيب نظامها الاجتماعي والثقافي بناء على قراءة جديدة للتاريخ والواقع. لقد قام بهذا العمل قلة من الباحثين الأنجلو أمريكيين مع استثناءات قليلة يشكل الفرنسي بيير كلاسترس (pierre clastres) أهمها، حيث يظهر إلى جانب مارشال سالينز (Marshall Sahlins)، جيمس سكوت (James

6. فوكو، ميشيل، نيتشه، الجينيالوجيا والتاريخ، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، المغرب، 1988م، ص59

7. كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م، ص44

c. Scott)، دافيد كرويبر (David Graeber)، هذا دون نسيان الأركيولوجي دافيد وينكراو (David Wengrow)، بوصفه أحد أهم الوجوه التي أسست لاتجاه جديد يبحث في أشكال الخضوع والمقاومة والتفاوض والمساومة والهروب والتواري؛ التي تنشأ عادة بين نظام سياسي لا يقدم نفسه إلا كآلة دائمة للعنف المادي المشروع، وجماعات أو مجموعات جعلت من العيش دون سلطة بعيداً عن القهر والإكراه والمركزة والجباية نظامها الخاص والوحيد، ومن الوجود خارج ما يسميه جيمس سكوت بالمجالات الدولتية (Espaces Étatiques) موضع حياتها الأول والأخير.

تدل عبارة (Anarchie) كما تشير دلالتها اليونانية إلى رفض السلطة، فـ (-arche) تعني السلطة، بينما تحيل عبارة (an-arche) إلى معارضتها ورفضها الكلي أو الجزئي الواضح أو الخفي العلني أو المستتر، لهذا اتجهت أعمال الأنثروبولوجيا الفوضوية (anthropologie anarchique) إلى دراسة منطق وأشكال وسيرورات وبنيات رفض السلطة والهروب منها، إذ في الوقت الذي بحثت في الأنثروبولوجيا البنيوية أو الوظيفية على سبيل المثال لا الحصر على دراسة المجتمعات في زمن ومكان معين من خلال مؤسساته وأساطيره وطقوسه وممارساته اليومية، عملت الأبحاث الإثنوغرافية والأنثروبولوجية التي قام به جيمس سكوت، سواء في زوميا (ZOMIA[8]) أو الإنسان المدجن (HOMO DOMESTICUS[9]) وفي مدح الأناركية (L'ELOGE DE L'ANARCHIE)، أو التي قام بها دافيد كرويبر (David, Graeber) في الدين (DETTE[10])، أو في ملك واحد (On Kings) أو في من أجل أنثروبولوجية أناركية (POUR UNE ANTHROPOLOGIE ANARCHISTE) على الاهتمام بها، وفهم كل الأفعال والأحداث التي تجري ضد هذه المؤسسات بوصفها مؤسسات تحمل طابعاً قهرياً وجائراً.[11]

لقد حاولنا انطلاقاً من هذه النصوص أن نرسم، بشكل موجز، الملامح الكبرى لمفهوم اللاسلطة، حتى يسهل علينا فيما بعد الحديث عن كيفيات استعمال الإنترنت والفضاء الافتراضي بوصفه فضاء عمومياً، والكيفية التي ساهمت بها في خروج الكثير من الخطابات المستترة إلى المجال العمومي ومسرحتها، بل وكيف سمحت لجماعات الخاضعين والمستضعفين بالكلام[12]. تعني اللاسلطة، بشكل عام، كل الأفعال الصادرة عن الأفراد والمجموعات الخاضعة أو التابعة (Subalternes)، وتظهر في أفعال كثيرة من المقاومة يدخلها جيمس سكوت جميعها في باب ما يسميه بالسياسات التحتية (infrapolitiques)، إذ في الوقت الذي تقدم

8. James, Scott, ZOMIA OU L'ART DE NE PAS ETRE GOUVERNE, traduit par Nicolas Guilhot et autre, édition de seuil, 2013

9. James, Scott, Homo Domesticus, une histoire profonde des premiers états, traduit par marc Saint-Upéry, 1 éd - tions, la découverte, paris, 2019

10. David, Graeber, dette, 5000 ans d'histoire, traduit par Françoise et Paul Chemla, BABEL essai, 2013

11. James, Scott, HOMO DOMESTICUS, p.11

12. Gayatri, c. Spivak, les subalternes peuvent-elles parler?, Editions Amsterdam, paris, 2009

فيها السلطة نفسها كقدرة على إنتاج المعرفة والعنف والشرعية وقدرة على إنتاج الخطاب العلني، تظهر السياسات التحتية في عدد من أفعال اللاخضوع (insubordination) والكثير من أشكال المقاومة اليومية، التي تكون لها «آثار هامة، بل ومحددة في بعض الأحيان بالنسبة للأنظمة والدول والجيوش...إلخ»[13]. تتميز أعمال المقاومة التي تصدر عن التابعين بطابعها الصامت وغير المعلن وعلى التواطؤ على خرق القوانين وعدم الإذعان لها دون مواجهتها بشكل مباشر أو إعلان رفضها؛ لأن معظم الحياة السياسية للجماعات الخاضعة أو التابعة «لا تقوم في التحدي الجماعي المكشوف لأصحاب السلطة، ولا في الخضوع التام للسيطرة، بل في المجال الواسع بين هذين القطبين المتباعدين».[14]

2. الإنترنت بوصفها سلطة:

من الغني عن البيان أن الإنترنت مجال متنازع حوله، وموضوع دائم للصراع بين من يمتلك السلطة ومن يبحث عنها، بين من يرفض السلطة وينتقدها ومن يقبل بها ويدافع عنها، وتتشكل على هامشها الكثير من الصراعات الرمزية التي تستدعي كل الرموز والمعارف الممكنة للهيمنة، أو تختبر كل أنواع النقد والتفكيك لنزع الطابع المقدس والجماعي عن الكثير من الأفعال والقرارات والخيارات التي تقدم على هذا الأساس. وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد خصت النوع الثاني من الفاعلين الاجتماعيين والجماعيين بالعديد من الدراسات والأبحاث وفي سياقات مختلفة، بل إن مجموعة من الباحثين لم تعرف في الأوساط العلمية والأكاديمية إلا ببحثها في الأثر السياسي والثقافي والاقتصادي، وفي المفعول الرمزي والإيديولوجي لتكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة على الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمعات الراهنة[15] أو في مجتمعات بعينها[16]...إلخ، فإن ارتباط الإنترنت بالسلطة وبالتكنولوجيات السياسية الحديثة للدولة، إذا ما جاز أن نستعمل عبارة ميشيل فوكو، لم يحظ في الأغلب الأعم بعين الاهتمام ولا بالعناية نفسها، إذ باستثناء بعض المشاريع النقدية الكبرى لمجتمعات ما بعد الحداثة، التي رامت فهم التحول الكبير الذي أعقب نهاية الحداثة وانخراط المجتمعات الإنسانية الراهنة في عصر السيولة بما هو عصر النفايات والتهالك والخروج السريع وعدم اكتمال الأشكال الاجتماعية ومرونة البنيات الاقتصادية وانتفاء وانتهاء غير قابل للتوقف لكل الأنماط التقليدية في الحكم والمعرفة والسلطة والهيمنة، لذلك يتحدث زيجمونت باومان وديفيد ليون عن المراقبة السائلة بما هي نوع جديد من ممارسة السلطة لا تحتاج بالضرورة إلى الشكل التقليدي لوجود

13. James, scott, l'éloge de l'anarchie, traduit par Patrick Cadorette et Miriam Heap-Lalonde, lux éditeur, Québec 2013, p.44

14. سكوت، جيمس، المقاومة بالحيلة كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري، دار الساقي، ط1، 1995م، ص171

15. كاستلز، مانويل, شبكات الأمل والغضب الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017م.

16. دياني, مراد، وآخرون، 20 فبراير ومآلات التحول الديموقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018م.

الدولة «نرتكب الفظائع باتباع أمين لصيغة _ البعد، الإبعاد، والتحكم الإلكتروني- إننا نرتكب الآن هذه الفظائع باستخدام التكنولوجيات العالية، وقد تجاوزنا الطرق التقليدية البدائية ورفضناها وتركناها خلفنا، تلك الطرق التي استخدمت الوعظ الأخلاقي في حض الناس على أن يفعلوا ما لا يفضلون أن يفعلوه، واستخدمت العيون البشرية الضعيفة غير الجديرة بالثقة ولا الاعتماد من أجل المراقبة، وغسيل المخ بغية الامتثال والانضباط».[17]

2. 1. الدولة، الإنترنت بين الضبط والتنظيم:

تتعدد المستويات التي يظهر بها الإنترنت سلطة أو امتداداً لسلطة الدولة أو مظهراً من مظاهرها، غير أنها تبدأ أولاً في كثير من التكنولوجيات السياسية التي تحدث عنها ميشيل فوكو، وحصرها في عمليتين أساسيتين هما التنظيم والضبط، تبدو الأولى وجهاً إنسانياً للسلطة وتقدم محتوى إنسانياً يدافع عن الطابع الأخلاقي والتضامني لأم المؤسسات السياسية وتدافع عن الطبائع الخيرة لرموزها، وتتمظهر أكثر في سلسلة من الإجراءات والقواعد والقوانين التي تنظم الاستعمال الاجتماعي والعمومي للخيرات والمادية والرمزية الموجودة في سياق اجتماعي معين. ويظهر الثاني شكلاً من الرقابة البوليسية حيث تستهدف الجسد وتسعى إلى «ترويضه والرفع من كفاءاته، وانتزاع قواه والنمو المتوازن لمنفعته وانقياده واندماجه في منظومات للمراقبة فعالة واقتصادية، كل هذا قد أمنته إجراءات لسلطة تحدد الانضباطات».[18]

يظهر تدخل الدولة في عالم الإنترنت وتنظيمه وضبطه أولاً، في عدد كبير من الإجراءات التي تبدأ بوجود مؤسسات لتنظيم الاستعمال/الاتصال والتواصل، تسمى بأشكال مختلفة «الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصال» أو «هيئة الاتصال وتقنية المعلومات» أو «هيئة تنظيم قطاع الاتصالات» أو «الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات» أو «سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية» تتلخص الوظائف الكبرى لهذه المؤسسات في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنينه ووضع الشروط العامة والتنظيمية لقطاع الاتصالات واستعماله، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في قطاع الاتصالات، غير أن الأمر يتجاوز ذلك في أغلب الأوقات حيث تتدخل الدولة على مستوى تحديد المحتويات الإعلامية التي يجب تداولها على المستوى المحلي، وتضع إرشادات استخدام الإنترنت، حيث تعمل الدولة من خلال احتكارها لما يسميه بورديو بالعنف الرمزي المشروع على تصنيف المحتويات الإعلامية وترميزها وترتيبها وتعيين المقبول منها والمرفوض، وتحديد الجيد منها وغير الجيد، القانوني وغير القانوني، بل إن الأمر يصل في كثير من الأحيان إلى سلطة الحجب والحظر، فعلى سبيل المثال لا الحصر منعت الصين بفعل الكثير من التقنيات المتاحة لها بوصفها سلطة للتنظيم والضبط في إطار حملة «تطهير» أزيد من (30000) موقع وحساب إلكتروني صنفت

17. باومان، (زيجمونت) وليون، (ديفيد)، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والدراسات، ط1، 2017م، ص90

18. فوكو، ميشيل، تاريخ الجنسانية، إرادة العرفان 1، ترجمة محمد هشام، إفريقيا الشرق، ط1، 2004م، ص116

بوصفها «بيانات ضارة»، وقد سمت مجلة (WIRED) المتخصصة في الاتصالات سياسات الصين في مجال تنظيم الاتصالات والتواصل والإنترنت بالسور الناري العظيم؛ وذلك من أجل وصف عمليات وتقنيات الرقابة الصادرة عن الدولة في الصين بـــ: اتجاه المواقع والحسابات التي تصنف من طرف الدولة مواقع ضارة، فاليوتيوب (youtube) وبعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك (faceboock) وتويتر وواتساب... إلخ، محظورة في الصين، كما أن مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية الأمريكية، مثل نيويورك تايمز (NEW YORK TIMES) وبلومبورغ (BLOOMBERG) وول ستريت جورنال (WAL STREET JOURNAL... إلخ). ما تفعله الصين يلاحظ بشكل سهل كذلك ومباشر في بعض الدول التي تصنف ضمن الأكثر رقابة على الإنترنت والمحتويات الإعلامية التي تتضمنها. ويمكن أن نشير في هذا الإطار إلى كوريا الشمالية التي صنفت على رأس الدول التي تمارس رقابة شديدة على الإنترنت تليها الصومال، فإيران ثم الصين وإرتيريا وسورية وغينا الاستوائية...، في الوقت الذي صنفت فيه استونيا وإيرلندا وكندا وألمانيا باعتبارها الدول الأقل ممارسة للرقابة على الإنترنت.

تتلخص الغاية من منع بعض المواقع أو بالأحرى الكثير منها كما ذهبت إلى ذلك مجلة (WIRED) في وصفها لسياسات المنع والحظر الذي يمارسه النظام الصيني على هذه المواقع، في رغبة الأنظمة السياسية التي تصنف بوصفها توتاليتارية أو استبدادية عموماً في التحكم في الخطاب والقول ومراقبة المعرفة وضبطها وتنظيمها باسم الأخلاق أو الدين أو النظام أو الخصوصية، والتحكم بالمستوى الحساس من خلال حظر كل أنواع الخطاب المعارض أو الذي يحمل معاني تناهض النظام السياسي القائم وتعده لا شرعياً، وأخيراً وليس آخراً ترويج السياسات الاقتصادية الداخلية.

يمكن تصنيف هذه العناصر الثلاثة في الواقع في ثلاثة قطاعات أو مفاهيم كبرى، هي السياسة وما يرتبط بها من مفاهيم مثل الشرعية والمشروعية والحق والقانون والسلطة والتوافق والمؤسسات والخطاب الرسمي العلني بما هو خطاب الحقيقة والسلطة. أما العنصر الثاني، فيشير إلى مفهوم الأمن وما يرتبط به من تقنيات لترتيب العنف وتنظيمه، سواء العنف الرمزي بطبيعته المرنة غير المحسوسة وغير المرئية، الذي يمكن تلخصيه في عبارات مثل الأخلاق العامة أو الأمن الروحي أو الحفاظ على التقاليد والخصوصية، أو العنف المادي من خلال الدفاع عن أجهزة العنف ومسرحة بطولاتها، أو ضبط وحجب ما يمكن أن تسببه بعض الخطابات من مخاطر على الأمن القومي لمجتمع معين. أما الثالث، فهو الاقتصاد، حيث إن الكثير من الأنظمة السياسية تمارس رقابة واسعة على المواقع الإلكترونية تصل في بعض الأحيان إلى المنع، بداعي الإضرار بالمصالح الاقتصادية للشركات الوطنية أو عدم دفع الضرائب على النشاطات التجارية المربحة،

أو تسويق منتجات مرفوضة بقوة القانون... إلخ. إنها تلتقي جميعاً فيما يسميه مانويل كاستلز عند قدرة الدولة على الرد والتحكم في ردود الأفعال الرافضة لسياساتها وقيمها ومعارفها وأطروحتها، ويصل الأمر في حالة الافتراضي ليس فقط إلى حجب المواقع أو الصفحات، بل إلى منع الإنترنت من الأساس «لا يوجد تحد لسلطة الدولة لم يجر الرد عليه. وهكذا، في حال الثورات العربية، وفي مصر، كان هناك قمع مطلق، ورقابة على وسائل الإعلام وقطع للإنترنت».[19]

يتبين إذن، أن تملك الدولة للإنترنت أو سعيها نحو تملكه والتحكم في المحتويات التي تنتج داخله، يبدأ أولاً من خلال تكنولوجيات الضبط والتنظيم، بما تحتويه من قدرة على فرض الرقابة والمنع والإبعاد والإقصاء، أو التأطير من خلال سلسلة من القوانين والقواعد التي تحدد المحتويات المعلوماتية والإعلامية المسموح بها أو المرفوضة والمواقع المتاحة أو الممنوعة....، إنها قواعد أولية تنجح الدولة في السيطرة عليها في بعض الأحيان، غير أنها تنفلت من قبضتها في معظم الأحيان، ولاسيما أن الإنترنت كما سبق أن قلنا، مجال متنازع حوله، تظهر فيها مجالات جديدة للتواصل والإعلام والتعامل، كلما أغلقت عليه أخرى أو استعصت على جماعة أو مجموعة أو أفراد استعمال محتويات إعلامية معينة أو الولوج إلى مجالات افتراضية بعينها؛ لذلك حاولت الدولة أن تلعب بقواعد اللعب نفسها التي تنظم عالم الإنترنت من خلال مواقع وصور ورموز وتكنولوجيات تنقل الخطاب الرسمي وتدافع عن المؤسسات الدولتية، وتسوق لمشروعية الدولة وشرعيتها، وتذود دون توقف عن رموزها.

2. 2. الإنترنت والخطاب الرسمي:

بعيداً عن سلطة الضبط والتنظيم، تنتج الدولة خطاباً للسلطة يحوي تصورها للوجود والعالم والمجتمع، وللمفاهيم الكبرى للسياسة والعمومي والسياسي والسلطة، ويختزل صورة الحقيقة والحق والخير والشر والفشل والنجاح، إن الدولة تقدم نفسها داخل عوالم الإنترنت التي تستعملها كوجهة؛ وجهة النظر الكبرى والمركزية لوجهات النظر الموجودة حول العالم الاجتماعي. إن الدولة تقوم من خلال الإنترنت بـ«مسرحة الرسمي (OFFICIEL) والكوني (UNIVERSEL)، وتقدم عرضاً للاحترام العمومي للحقائق العمومية، والاحترام العمومي للحقائق الرسمية (Vérités Officielles) التي يفترض أن يعترف بها كل المجتمع»[20]. أما الغاية من ذلك، فهي التحكم في المعارف الاجتماعية وصناعة أحاسيس ومشاعر جماعية، وبناء ميولات واتجاهات تقدس الرسمي وتعترف بالدولة ورموزها أو على الأقل لا ترفض أو تطعن في شرعيتها.

19. كاستلز، مانويل، شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017م، ص82

20. Pierre, Bourdieu, sur l'état, éditions de seuil, 2012, p.54

إن الدولة تسعى لأن تكون دائماً خزاناً للموارد الرمزية (Réserve de Ressources symboliques) ومنبعاً للرأسمال الرمزي (Capital Symbolique) الذي يكون من جهة أولى أداة في يد بعض الوكلاء (Agents) وموضوعاً للصراع فيما بينهم في الوقت نفسه، لأن الرهان الأول للسلطة والمؤسسات التي تحتضنها لا يقف عند الرغبة في التحكم في الأجساد وضبطها، وإنما التحكم في الأرواح والعقول وترويضها، لهذا فأن تكون محكوماً كما يقول فوكو وقبله برودون (Proudhon) يعني أن تظل مراقباً، مفتشاً، متابعاً، مسيراً، مقنناً، مقعداً، ملقناً، موزوناً، مقدراً، متحكم فيك من طرف أشخاص لا يملكون لا الكفاءة ولا العلم ولا الفضيلة اللازمة لفعل ذلك، أن تكون محكوماً يعني أن تكون في كل عملية وفي كل تبادل محصياً، مسعراً ومتنبراً ومحتقراً وموسوماً، ومساهماً ومرخصاً ومجازاً ومسموحاً لك».[21]

كل هذه العمليات التي تعد جزءاً من الحقائق الرسمية بالمعنى الذي يعطيه بيير بورديو لهذه العبارة، كما أن احتكار العنف الرمزي الذي يعتقد هذا الأخير أنه الخاصية الأساسية والكبرى للدولة التي تسبق احتكار الدولة لحق استعمال العنف المادي المشروع؛ لا يمكن أن يتم إلا من عبر استثمار الدولة لأجهزتها الإيديولوجية التي لا تحضر في المجال العمومي فقط كما هو الحال بالنسبة إلى الأجهزة القمعية، وإنما تتجاوز ذلك، بالحضور حتى في المجال الخاص.[22]

كيف تظهر الإنترنت إذن، كحامل للخطاب الرسمي؟، وكيف تشتغل كجهاز إيديولوجي يخترق الحياة الخاصة للأفراد، ويحول خطاب الدولة وقيمها ومعارفها وفهمها للعالم الاجتماعي إلى الفهم الوحيد المعقول والممكن بين كل المعارف الممكن أن تنشأ حول السياسي وحول الواقع الاجتماعي بمعناه الواسع جدّاً.

يختلف الاستعمال السياسي للإنترنت من طرف الدولة عن غيرها من الجماعات غير المهيكلة أو الأفراد المنعزلين، ويتميز عنهم من خلال وجوده كامتداد رمزي للحضور الواقعي للدولة، إذ إن هذه الأخيرة عبر مؤسساتها الكثيرة ورموزها المتعددة، تجعل من الإنترنت مجالاً ممتداً للواقعي وللفضاء العمومي الرسمي؛ حيث يصعب أن نجد بين مؤسسات الدولة الكثيرة وأجهزتها ومشاريعها الكثيرة مؤسسة لا تستعمل الإنترنت أو تشتغل دون موقع إلكتروني، فالمواقع الرسمية للوزارات تعد دون شك الوجه الرسمي للدولة على الإنترنت؛ يوجد فيها الخطاب الرسمي والاحتفال الدائم بالنجاحات والتذكير غير المنقطع بالقوانين والإنجازات والحركة الدائمة للفعل الرسمي والنشاطات الرسمية التي توحي بأن الدولة ومؤسساتها لا تنقطع عن خدمة الصالح العام. كما أن الحديث عن الرقمنة (Numérisation) وعن الإدارة

21. Pierre-joseph, Proudhon, idée générale de la révolution au XIX siècle, Presses Électroniques de France, 2013, p.263

22. Louis, Althusser, (1970), Idéologie et appareils idéologiques d'État, les classiques des sciences sociales, éd - tion électronique, 2004, p.20

الرقمية وتحويل الكثير من النشاطات التي كانت تتطلب علاقة مباشرة مع مؤسسات الدولة، وحولت التحكم المباشر عبر إدارة الأجساد وتطويعها، إلى إدارة للأوعية عن بعد وتدويرها. حيث تحولت الصفحات الرسمية للمؤسسات السياسية وللمسؤولين السياسيين إلى منصات مباشرة لإنتاج الخطاب السياسي حول العالم الاجتماعي، وإلى مجال للحقيقة الرسمية، ينشر عليها السياسيون بيانات أنشطتهم وبلاغات للحقيقة وتوضيحات للرأي العام وتفسيرات لمواقفهم، ويضعون عليها مواقفهم السياسية وخططاً يسمونها أحياناً بمخططات عمل أو برامج للإصلاح أو أجندات للمعارضة...إلخ، تحولت هذه الصفحات إلى جزء من خطاب الحقيقة الذي تصدره الدولة ومؤسساتها حول الواقع، أو إلى حقيقة رسمية تنبئ بنجاح مستقبلي أو راهن.

إن الحقائق الرسمية التي تصدر عن الدولة ورموزها، أصبحت بفعل الإنترنت أقرب إلى زبناء السياسة من خلال تعدد الخطابات التي تنتج داخلها هذه الحقائق والصور التي تحملها، وسهلت على السياسيين عن طريق ما تمنحه من حرية إنتاج الخطاب حول الحياة الخاصة وفي الفضاء العمومي، إنتاج أنواع كثير من المعرفة حول السلطة والهيمنة والتراتب والإبعاد والإقصاء والديمقراطية والمواطنة والفرد والمجتمع، بل إنها أضحت وسيلة لنشر وشرعنة وإضفاء الطابع شبه الرسمي (officieux) على النماذج التي ترغب الدولة في نجاحها وتداولها داخل المجتمع.

لا تكتفي الدولة بمراقبة المواقع والخطابات المنتجة داخل عالم الإنترنت من خلال سلطة الضبط والتنظيم التي تمتلكها، وإنما تسعى إلى ما هو أكثر من ذلك عن طريق ممارسة عنف رمزي، يجعل من أفكار الطبقة المهيمنة بما هي أفكار رسمية، هي الأفكار المهيمنة ومن الحقائق الرسمية هي الحقائق الوحيدة غير المشكوك في واقعيتها إن لم نقل صدقها «إن ما يثير الدهشة ليس هو أن هناك هيمنة (هيمنة شخص على آخر، هيمنة جنس على آخر، هيمنة طبقة على أخرى)، وإنما هو واقع قبولها من طرف ضحاياها وكأنها أمر طبيعي وبديهي على الرغم مما يعانونه من حيف وظلم وفقر وإهانة بسببها».[23]

إن هذا العنف الذي نتحدث عنه، هو الذي يظهر في شبكات التواصل، وبالتحديد في ما يسميه كاستلز بشبكات السلطة التي تمارس «سلطتها بالتأثير في العقل البشري، بشكل طاغ وليس حصرياً، من خلال شبكات الوسائط المتعددة لوسائل الإعلام الجماهيرية، ومن ثم تكون شبكات التواصل مصادر حاسمة لصناعة السلطة».[24]

23. احجيج، حسن، نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، ط1، 2018م، ص150.

24. كاستلز، مانويل, شبكات الغضب والأمل، مرجع سابق، ص30

3. الإنترنت فضاءً للمقاومة:

إذا كان هناك من درس الحركات الاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم المعاصر على امتداد مجتمعاته الراهنة من فرنسا إلى مصر ومن إسبانيا إلى المغرب، ومن أمريكا إلى الجزائر ومن إنجلترا إلى البرازيل إلى فنزويلا وإيسلندا فأوكرانيا والغابون.... إلخ؛ هو أن حركات الاحتجاج والمقاومة والرفض والغضب، أمست تقدم نموذجاً جديداً للفعل السياسي والجماعي؛ مظهره الأول والأساس هو غياب الزعامة وانتفاء القائد وتشتت سلطة المقاومة بين أفراد وجماعات لا رابط بينها غير شبكات التواصل الاجتماعي وحواملها الكثيرة «إن شبكات الإنترنت، وشبكات الهواتف النقالة، وشبكات التواصل الاجتماعي... ساهمت جميعاً في تشكيل الشبكات العفوية، غالباً بلا قيادة، متعددة الوسائط... ففي تقدير الكاتبين ألاغوي وكيبلر – إذا كنا تعلمنا فكرة القيادة السياسية والائتلاف من الثورة الروسية، وتعلمنا المبادرة الشعبية من الثورة الفرنسية، فإن الثورة العربية في تونس ومصر أظهرت قوة شبكات التواصل».[25]

توحي العبارات التي استعملها مانويل كاستلز في وصف ما سماه بالحركات الاجتماعية الشبكية، وتكشف أعمال صاحبها في مجالات كثيرة اهتم فيها بالمجتمع الشبكي، وأثر وسائط الاتصال والتواصل الحديثة في العلاقات السياسية والاجتماعية المعاصرة، أن انتصار السلطة في تملك الكثير من مداخل ومخارج الاستعمال العمومي والاجتماعي لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي يوازيه بالضرورة استكشاف مجالات جديدة للرفض بعيداً عن مراقبة الدولة وسلطها، وآليات جديدة للمقاومة ضداً على هيمنة السلطة وخطاباتها، ولاسيما أن الاتصال الجديد يوفر «منصة تكنولوجية لبناء استقلالية الفاعل الاجتماعي، فردياً كان أو جماعياً في مواجهة مؤسسات المجتمع»[26]، إذ بالقدر الذي تسعى فيه الدولة إلى الهيمنة على العقول والقلوب والذهنيات والأجساد وتنميطها، بالقدر الذي تتسع فيه الحاجة إلى اللاخضوع والهروب وتعطيل مضامين السلطة وتسفيه شرعياتها وإبطال مشروعيتها والنيل من رموزها وفضحهم إلى درجة يمكن أن نقول معها أن الإنترنت بوصفه سلطة مضادة يتيح كل إمكانات الخروج عن النص، نص السلطة واللغة والدين والمعايير والمشرعين ومقاولي الأخلاق وتجار الدين والمؤسسات والقواعد والقوانين .... إلخ. يغذي كل ميل للمقاومة التي تظهر في الحركات الشبكية الراهنة، وفي الحركات الاجتماعية الجديدة، وبالأخص في كثير من سلوكيات المقاومة غير القابلة للحد أو الحصر في سجل معين من الفعل الفردي أو الجماعي، دون أن يعني هذا افتقادها لبعض الخصائص الكبرى التي تجمعها في خانة الفعل المقاوم أو الرافض إنها تنبت «في الظلم الأساس الموجود في جميع المجتمعات، المواجه بلا هوادة لتطلعات البشر للعدالة... الاستغلال الاقتصادي، الفقر المدقع، عدم المساواة واللاعدالة، النظام الحكومي اللاديموقراطي،

25. المرجع نفسه، ص77
26. المرجع نفسه، ص30

الدول القمعية، القضاء الظالم، العنصرية، كراهية الأجانب، الإنكار الثقافي، الرقابة، وحشية الشرطة، إثارة الحرب، التعصب الديني... لامبالاة اتجاه الكوكب الأزرق، الاستخفاف بالحرية الشخصية، انتهاك الخصوصية، الحكم المترهل، التعصب، التمييز على أساس الجنس، رهاب المثليين، وغيرها من سلسلة طويلة من الصور التي تخرج الوحوش من داخلنا».[27]

تجتمع سلوكيات المقاومة وما تختزنه من هويات سياسية عند هذه اللائحة غير المكتملة من الظواهر التي يرفضها الإنسان المعاصر، إما بشكل فردي أو جماعي؛ ذلك أن أشكال الرفض والاحتجاج التي تتشكل في الفضاء الافتراضي تتميز بطابعها السانكروني وبسرعتها الموازية لكل الأحداث والتفاعلات والحوادث التي تجري في المجتمع، بل إنها أمست في معظم اللحظات السبب الأساسي في إشعال فتيل الاحتجاجات الاجتماعية، ومنصة لمسرحة العقلنات التي ينتجها الفاعلون الاجتماعيون حول الأحداث والوقائع نفسها.

تكشف التفاعلات التي ينتجها الأفراد داخل فضاءات الإنترنت، وتحوي ثلاثة أشكال من الهوية السياسية المقاومِة الافتراضية؛ فهي إما تفاعلات ساخرة تكشف عن هويات سياسية ساخرة تنزع القداسة عن الشرعيات والمشروعيات السياسية القائمة وتفضحها، وإما مارقة ترفض كل الشرعيات القائمة تمحي المسافة بين الرسمي والعادي وتنزع طابع العنف والهيبة والخوف من المؤسسات السياسية الرسمية وتصغرها[28]، وأخيراً هويات سياسية عالمة تواجه الخطاب الرسمي المهيكل الشرعي، بخطاب مهيكل شرعي هو الآخر وتقدم قراءات للواقع السياسي وتأويلاً للقواعد والقوانين يختلف بشكل جذري عن الخطاب الرسمي لكنه يفتقد بفعل التدافع السياسي ككل خطاب معارض للقوة والعنف والمؤسسات اللازمة لفرضه وتداوله بين الناس بشكل واسع ورسمي.

3. 1. الهويات الساخرة:

عدت السخرية والاستهزاء والضحك دائماً جزءاً من الخطاب المستتر الذي أنتجه المستضعفون لمواجهة السلطة السياسية، وشكل التنمر والتهكم عنصراً مركزياً في خطابات المقاومة التي واجه به المهيمن عليهم المهيمنون في غالب الأحيان؛ فالسخرية بوصفها «سلاحاً لتفكيك أو بناء قيم وتمثلات حول المجتمع»[29]، وفعل دائم لتشويه المعنى واشتغال مستمر لنزع القداسة على الخطاب والمؤسسات والرموز السياسية المهيمنة، لعبت دائماً دوراً مركزياً لهدم السلطة السياسية، فالضحك لا ينتمي فقط إلى مساحات التواطؤ التي تسمح بها السلطة السياسية وأنظمة المعرفة التي تنشئها وتتأسس عليها، وإنما يعبر كذلك عن أمراض

27. المرجع نفسه، ص35

28. نقصد الصغارة.

29. Lahcen, Ouasmi, et autres, humour (dé) former le sens, faculté des lettres et des sciences humaines ben m'sik Casablanca, 2017, p.10

المجتمع وأزماته، فكلما كان المجتمع مريضاً كما يقول شارل هنري ساديان (Charles Henry Sadien) كانت حاجته للضحك أكبر؛ لأن الضحك والسخرية واللاجد يسمح بقول كل الأشياء.

في هذا الإطار، شكلت مواقع التواصل الاجتماعي والتقنيات الكثيرة التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة أمام الفاعلين الاجتماعيين بمختلف أشكالهم، سواء كانوا مدونين أو أصحاب قنوات على اليوتيوب (YouTube) أو الحسابات الفردية والجماعية على الفيسبوك... مواقع جديدة للسخرية والتنمر على القيادات السياسية والمشاريع والمفاهيم التي تقوم عليها مشروعية النظام القائم، حيث تتوافر هذه المواقع والحسابات على ملايين المشتركين من كل الأجناس والأصناف والاهتمامات يفرقهم كل شيء، ولا يجمعهم إلا شيء واحد هو رفض الوضع القائم، والرغبة في إنتاج خطاب أو خطابات معادية للهيمنة، قادرة على الوصول إلى أبعد المناطق في الوجود الاجتماعي.

إن ما يميز السخرية على مواقع التواصل الاجتماعي، هي أنها سمحت للفاعلين الاجتماعيين الممارسين للنقد الساخر للسياسات والمفاهيم والرموز السياسية من تجميع واستخدام كل تقنيات السخرية التقليدية؛ فالكاريكاتير والمسرح الجماعي والفردي والصور وتركيب الصور وتعديلها مع ما يتوافق مع الرسائل المرغوب بعثها لجمهور، وتقطيع الكثير من المقاطع المصورة من أفلام ومسرحيات وخطابات للسياسيين أو عبارات لهم، واستغلال أخطائهم وهفواتهم وتحوريها والتصرف فيها بما ينزع عن الفاعل السياسي كل قدسية أو احترام أمام الجمهور السياسي، وقد حدث أن عدداً من السياسيين خسروا كل مسارهم السياسي بسبب الاستغلال المتهكم المبالغ فيه لخطابات أو فعاليات سياسية شاركوا فيها.

لقد تحولت السخرية السياسية في الزمن الرهن وعلى مواقع الإنترنت إلى آلية كبرى تستخدم من طرف الجماعات والأفراد كسلطة مضادة، وكخطاب للمقاومة امتدت مساحته لتتعدى الممثلين الكوميديين والمسرحين، لتصبح جزءاً من مزاج عام في فضاءات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

3. 2. الهويات المارقة:

أدى الاستعمال المعمم لوسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي إلى تحول القول والتفكير والحديث العمومي في القضايا والمسائل السياسية، إلى مسألة متاحة وعمومية متاحة لجميع الفاعلين الاجتماعيين بغض النظر عن مواقعهم في الحياة السياسية، وبصرف النظر عن درجة اهتمامهم بالإشكالات السياسية الكبرى «الديمقراطية، المساواة، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الحرية السياسية، العدالة الإيكولوجية... إلخ»، أو انخراطهم العلني أو الضمني في مشروعات سياسية.

لا يمكن أن نطلق على الإنترنت وما يرتبط به من وسائل الاتصال والتواصل الحديثة في الواقع أكثر من وصف السيولة الذي استعمله زيجمونت باومان لوصف عالم من الأفعال والسلوكيات التي ميزت مجتمعات ما بعد الحداثة حيث الخروج والدخول وموت وولادة وبداية ونهاية الكثير من المؤسسات والأحداث والظواهر والأشياء يتم حتى قبل أن يكتمل، وأكثر ما يميز هذا العالم هو أن الحديث فيه والتفكير فيه أمسى يتم خارج كل القواعد الصلبة الكبرى، فالأخلاق والقيم والقوانين لم تعد تضبط إلا الجزء البسيط من سلوكيات الناس، في هذا الإطار نتحدث عن الهويات السياسية المارقة بوصفها سلسلة من الأفعال والتمثلات والمعارف وردود الأفعال التي تنشأ ككل فعل مقاوم على هامش الممارسة السياسية الرسمية، وعلى أعتاب الشرعيات الكبرى، وتعاديها في الوقت نفسه.

إن ما يميز الهويات السياسية المارقة أولاً طابعها البرغماتي ككل حركات المقاومة اليومية التي يعرفها الفضاء العمومي بشكل يومي، فهي لا ترتبط بأي مصالح أو رهانات استراتيجية تستهدف السلطة أو معارضتها أو نفيها، إنها تشتغل وفق التوصيف الذي قدمه آصف بيات في ثورة من دون ثوار؛ أي إنها حركة واسعة للمعارضة دون أن تعلن نفسها حركة لمعارضة السلطة، بل الأكثر من ذلك إنها تستعمل رموز السلطة للدفاع عن أوضاعها وعن مصالحها وعن فهمها للواقع، يوجد للهويات السياسية المارقة في الفضاء السيبراني الراهن الكثير من النماذج والأبطال الذين يمثلونها، إذ يكفي أن نطل على اليوتيوب أو الفيسبوك أو بعض مجموعات الواتساب، لنجد أفراداً تختلف تسمياتهم ومواطنهم وأنماطهم وبلدان إقامتهم، لكنهم يشتركون جميعهم في مسألة رفض السلطة. أما الخاصية الثانية التي تطبع هذا النوع من الهويات السياسية، فهو طابعها العابر والمؤقت؛ إذ إن أغلب الخطابات التي تنشأ في هذه المساحات؛ تتميز بطابعها العابر، إذ هي عبارة عن رد فعل مباشر على قرار سياسي محلي أو وطني، ينتهي بمجرد انتفاء الغرض منه، لهذا فهذا النوع نفسه من الهويات السياسية قصير لا يمتد عبر الزمن، ويعكس إلى حد كبير معاني السيولة كما ينظر لها باومان في أبلغ من محل وأكثر من كتاب.

تتميز الهويات السياسية المارقة ببذاءتها في بعض الأحيان، وبانفعاليتها في أكثر الأوقات، وبخطابها المباشر. إنها تمثل نوعاً من التحدي البسيط للسياسات التسلطية[30]، يظهر في سلسلة من الأفعال تبدأ في الغالب في الفضاء العمومي على شكل سلسلة من الأفعال التي تتخذ صورة زحف هادئ وتنتهي في معظم الوقت على شكل شبكات سلبية، تنتج التعاطف والتضامن والمشاركة والتقاسم والنقد وتتقاطع كلها عند نقد السلطة السياسية وبيان تهافت صور شرعيتها وحقائقها الرسمية، من خلال إنتاج خطاب بديل مرن وسائل ويتأسس على وقائع تبطل الخطاب الرسمي وتكذب حقائقه. إن الوسيلة التي تختارها الهويات السياسية المارقة تتجسد في ضرب كل المشروعيات التي تقوم عليها السلطة السياسية، وتتغذى على ما ينتجه الهامش

30. بيات، آصف، الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014م، ص245

من مساحات للايقين والرفض؛ إذ لا تكتفي فقط بنقد السلطة بلغة توصف من وجهة نظر الأخلاق الرسمية باللاأخلاقية، وإنما تتجاوز ذلك إلى استعمال كل أسس المشروعيات السياسية في محاولة إبطالها لمشروعية السلطة وأبطالها، كالجنس والدين والسلوك الاقتصادي للسياسيين... إلخ.

3. 3. الهويات العالمة:

لم يعد المجال الوحيد لظهور الإنسان الأكاديمي هو الجامعات والمؤسسات الثقافية الكبرى، ولم يعد خطاب المثقفين موقوفاً على الكتب والمنشورات المتخصصة التي توجه للرأي العام، وتسعى لتقييم فكرة أو وضع أو سياسية والدفاع عنها أو نقدها، بل إن الإنترنت وما توفره للباحثين من إمكانيات الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور الثقافي والسياسي، أصبحت تغري العدد الأهم من المثقفين والسياسيين للتواصل مع طالبي المعرفة العالمة من سياسيين وجامعين وباحثين في شؤون السياسة ومثقفين شباب... إلخ، ويظهر هذا في امتلاك أغلب المثقفين في العالم المعاصر والسياسيين لصفحات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي يطرحون فيها تصورهم للوجود الاجتماعي وتقييمهم للحظة السياسية وقراءتهم لمستقبل الوطن في ظل السياسات العمومية، بل إن الكثير منهم يجعل من هذه الصفحات منصات للتفاعل مع أحداث طارئة أو تعبيراً عن موقف من موقف أو قرار سياسي.

تتميز الهويات السياسية العالمة عن غيرها من الهويات السياسية التي نشأت في الفضاء السيبراني، باستثمارها الواسع لمعارف وتقنيات وموارد، وارتباطها برهانات تغيب في الثانية، حيث إن الفاعل السياسي أو المثقف أو العالم عندما يعبر عن رأي أو تقييم لحالة أو قرار أو حادث.... عرفه المجال العمومي؛ فإنه يفعل ذلك أولاً انطلاقاً مما يتيحه موقعه في العالم الاجتماعي من رساميل تمكنه من تقديم فهم مختلف عن الفهم الذي تبرر به السلطة السياسية الواقع، فالمثقف القانوني سواء كان أستاذ للقانون أو محامياً أو قاضياً أو موثقاً... إلخ، لا ينتقد الفعل أو القرار السياسي إلا انطلاقاً من رأسمال معرفي ورمزي وثقافي واجتماعي يكون ناتجاً في الغالب عن سنوات من الخبرة أو الموقع أو الانتماء السياسي الذي يدفعه إلى فضح الطابع القاصر أو الخاطئ أو الضيق أو غير المعقول لقرار سياسي أو فعل قانوني، لهذا تشكل صفحات المحامين ورجال القانون بشكل عام مورداً أساسياً لمعرفة جوانب الضعف واللاعدالة في عدد من القرارات والقوانين التي تسوقها الدولة ومؤسساتها بوصفها قوانين عدالة أو تسعى نحو العدالة.

إن ما نقوله على رجل القانون يمكن أن نقوله على الصحفي وعالم الاجتماع والفيلسوف والفيزيائي والإيكولوجي والمتخصص في التغذية والطبيب والأستاذ والنقابي والسياسي المعارض، ورجل الدين ورجل الأعمال والتاجر الصغير والمناضل الحقوقي والمناضلة النسوية والمطالب بالحريات الفردية والمدافع عن الأقليات وناشط الاقتصاد العادل...إلخ.

يقدم كل واحد من هؤلاء صورة عن هوية سياسية افتراضية واحدة، هي الهويات السياسية العالمة التي تلتقي كلها عند نقطة تماس واحدة؛ هي رفض الواقع السياسي انطلاقاً مما يمنحه الموقع الرسمي في الحياة الواقعية لكل واحد من هؤلاء، حيث إن الإحساس بخطر مشترك، ورفض الهيمنة السياسية القائمة وعدم القبول برموزها، إما بشكل جماعي أو جزئي، يؤدي إلى استثمار كل واحد منهم لكل التقنيات العالمة التي تسهل عملية التواصل عبر سلسلة من العلامات المشترك غير المتجانسة مثل العلم والإيديولوجيا أو هما معاً.

تخريج:

لقد تحولت الإنترنت في عالم متحول إلى آلة كبرى لإنتاج التغيير الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، لا تعد حالة أيسلندا وتونس ومصر الوحيدة ولا تعد حالة البرازيل أو فنزويلا أو الولايات المتحدة الأمريكية حالات منعزلة عما يجري في كل مكان في العالم، حيث بالقدر الذي تسعى فيها الحركات الاجتماعية والمجموعات والجماعات والأفراد الرافضين للهيمنة السياسية والاقتصادية التي تفرضها نخب توصف في الأغلب الأعم بالفاسدة، إلى التغيير الاجتماعي واستثمار كل الإمكانيات والتقنيات التي تسمح بذلك في الفضاء الافتراضي، بالقدر الذي تحاول فيه الأنظمة السياسية عن طريق كل مؤسساتها وإمكانياتها الضخمة جعل الإنترنت جزءاً من أجهزتها الإيديولوجية التي تقتحم المجال الخاص للأفراد، ولا تكتفي بالدعاية للنظام السياسي أو الدفاع عنه.

إن الإنترنت دون شك مجال متنازع حوله وموضوع دائم للصراع، بين كل القوى الاجتماعية حتى تلك التي توصف عادة بالميتة أو الصامتة؛ فالصراع الرمزي حول المعرفة والحقيقة والحق والعدالة والخير والشر الذي ينشأ في الواقع، ويتحول في وقت ما إلى حقيقة رسمية تتأسس على الموارد الرمزية للمهيمنين وللسلطة السياسية، يواجه بشكل دائم ومستمر من طرف الكثير من الفاعلين ذوي الهويات السياسية المختلفة، والذين يرفضون حقائق السلطة ويردونها بآليات رمزية تبدو من الناحية الواقعية ومن حيث تداولها بين الأفراد في المجتمع أكثر مصداقية من غيرها، أو على الأقل أكثر تدولاً ومقبولية مما دونها؛ فالسخرية من الخطاب الرسمي والتنمر على رموزه بالنكت والصور والكاريكاتير والأشرطة المصورة وتركيب الصور ومقاطع الفيديو أمسى جزءاً ملازماً للممارسات الافتراضية الاعتيادية للناس في الزمن الراهن. الشيء نفسه يمكن قوله على الزحف الذي مارسه البسطاء من الناس، إذا ما جاز أن نستعمل عبارات آصف بيات، حيث أضحى للمهمشين والتابعين من الفقراء والمجرمين ومن يصنفون عادة في عداد التافهين (Médiocres) مجال لتقييم السياسة وإبداء وجهات نظرهم بشكل علني وخفي في الوقت نفسه، وهو ما يجعل الإنترنت مكاناً أشبه بما يسميه جيمس سكوت مواقع المقاومة والتواطؤ. لقد حولت الإنترنت دور المثقف التقليدي في التأطير

والتأويل والنقد والتحليل، حيث لم يعد الحقل الثقافي هو المجال الوحيد لوجود المثقفين وقولهم في السياسة، كما لم تعد مواقفهم السياسية محتكرة داخل المؤسسات السياسية التي ينتمون إليها، بل إنهم شكلوا داخل هذا الفضاء مجالات لمقاومة الهيمنة السياسية ونزع السحر والقداسة عن الكثير من المفاهيم والمواقع السياسية.

أخيراً وليس آخراً، يمكن القول إن الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فتحت أمام الفاعلين الاجتماعيين في الزمن الراهن حقول اجتماعية جديدة للصراع الرمزي والثقافي، سرعان ما تحولت في كثير من التجارب السياسية المعاصرة إلى صراعات واقعية أدت إلى تغيير في النظام السياسي.

قائمة المراجع:

- Althusser, Louis, (1970), Idéologie et appareils idéologiques d'État, les classiques des sciences sociales, édition électronique, 2004
- Bourdieu, Pierre, Sociologie générale, cours collège de France 19811983-, volume I, Édition raisons d'agir seuil, 2015
- Bourdieu, Pierre, sur l'état, éditions de seuil, 2012
- Graeber, David, dette, 5000 ans d'histoire, traduit par Françoise et Paul Chemla, BABEL essai, 2013
- Proudhon Pierre-joseph, idée générale de la révolution au XIX siècle, Presses Électroniques de France, 2013
- Scott, James, Homo Domesticus, une histoire profonde des premiers états, traduit par marc Saint-Upéry, 1 éditions, la découverte, paris, 2019
- scott, James, l'éloge de l'anarchie, traduit par Patrick Cadorette et Miriam Heap-Lalonde, lux éditeur, Québec 2013, Scott, James, ZOMIA OU L'ART DE NE PAS ETRE GOUVERNE, traduit par Nicolas Guilhot et autre, édition de seuil, 2013
- Spivak, Gayatri, c. les subalternes peuvent-elles parler?, Editions Amsterdam, paris, 2009
- weber, Max, économie et société/1, les catégories de la sociologie, Pocket, 1995.

- احجيج، حسن، نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، ط1، 2018م.
- زيحمونت، (باومان)، وليون، (ديفيد)، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والدراسات، ط1، 2017م.
- بيات، آصف، الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، ط1
- دياني، مراد، وآخرون، 20 فبراير ومآلات التحول الديموقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018م.
- سكوت، جيمس، المقاومة بالحيلة كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، ترجمة إبراهيم العريس ومخايل خوري، دار الساقي، ط1، 1995م.
- فوكو، ميشيل، نيتشه، الجينيالوجيا والتاريخ، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، المغرب، 1988م.

- كاستلز، مانويل، شبكات الأمل والغضب الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017م.
- كاستلز، مانويل، سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2014م.
- ناصيف، نصار، منطق السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2018م.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021